

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى نيجيريا

ماجد أحمد يوسف محمد أبوتكية (*)

مقدمة:

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً فى الاقتصاد القومى ككل، لذا يكتسب الاستثمار الأجنبى المباشر خصوصيته من كونه أحد الأدوات التى تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى.

إن الهدف الرئيسى للاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس خلق مزيد من فرص العمل فى الدولة المضيفة وإستجلاب التكنولوجيا الحديثة فحسب، بل توسع هذا الهدف وامتد إلى تشجيع عملية التنمية الاقتصادية والسعى لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر بهدف إعادة توزيع الدخل القومى وتحقيق العدالة والكفاءة لجميع القطاعات الاقتصادية.

وتلعب محددات الاستثمار الأجنبى المباشر دوراً هاماً ومحورياً فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدولة المضيفة، وذلك من خلال تأثيرها على تنوع الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادى وبالتالي التنمية الاقتصادية. كما أن الاستثمار الأجنبى المباشر كان ولا يزال أحد أهم الدعامات الأساسية فى عجلة التقدم لأى دولة مما له من تأثيرات مختلفة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فإن اعتماد أى دولة على التشريعات الاقتصادية والضريبية لا يكفى لكى تتقدم، بل لابد أن يكون لدى الدولة سياسة واضحة وشفافة وقادرة على دفع الاقتصاد للأمام.

(*) طالب دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد- معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة.

وتعد سياسة الإعفاءات الضريبية جزءاً من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي قد تساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن هذه السياسة ودورها يتحدد وفق التوجيه الاقتصادي للمشاريع والأنشطة الاستثمارية بحيث يكون منح الإعفاء الضريبي للاستثمارات التي تحتاجها الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولذا تعد حوافز وضمانات الاستثمار أحد الدعائم الأساسية لتنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنميتها وزيادتها وذلك على الرغم من اختلاف الدول حول مدى إمكانية إستخدامها وبخاصة الحوافز والإعفاءات بوصفها جاذبة للاستثمار، تعمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية للدولة.

وبالتالي يمكن القول أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير على كافة فروع الاقتصاد وعلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يفسر صعوبة فصل السياسة الضريبية عن النظام الاقتصادي والسياسي حيث يشكلان معاً التحدي الأكبر أمام تحقيق التنمية الاقتصادية بمعدلات مرتفعة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد السبل التي يمكن من خلالها زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة وخلق مناخ جاذب لمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تمثل هدف هذا البحث في التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تنقسم إلى محددات اقتصادية وقانونية، تتمثل المحددات الاقتصادية في مدى استقرار الاقتصاد الكلي واستقرار ووضوح السياسات المالية والنقدية، وتتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، ومدى ما تقدمه من حوافز وضمانات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز المالية مثل المعاملة التفضيلية كقروض أو إعفاءات جمركية ثم قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا.

وتتمثل إشكالية البحث في أنه على الرغم من الجهود التي قامت بها نيجيريا فيما يتعلق بتحسين المناخ الاستثماري وتوفير المزيد من الحوافز للمستثمرين، إلا أن تلك الجهود لم تلق بظلالها المرجوه على تنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نيجيريا وبالتالي على التنمية الاقتصادية بالدولة.

وفيما يتعلق بمنهج البحث فقد تم الاعتماد على أسلوب التحليل القياسي لبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في نيجيريا.

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب؛ يختص الأول بعرض حوافز الاستثمار في نيجيريا، ويتطرق الثاني إلى عرض نماذج لقياس المحددات في نيجيريا، ويستعرض الثالث بتطبيق نموذج لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في نيجيريا وعرض لنتائج النموذج، وأخيراً تأتي الخاتمة لتبلور أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

المطلب الأول: حوافز الاستثمار في نيجيريا

بالنسبة للاطار التشريعي والقانوني الحاكم للاستثمار في نيجيريا، فنيجيريا لديها نظام قانوني معقد له ثلاثة مستويات حيث يتألف من القانون العام الانجليزي، القانون الاسلامي، القانون العرفي النيجيري. وتخضع معظم المعاملات التجارية للقانون العام وتم تعديلها لتلائم المطالب والظروف المحلية. والقوانين الرئيسية التي تنظم الاستثمار الأجنبي وهي قانون رقم ١٦ بشأن هيئة تشجيع الاستثمار النيجيري، وقانون رقم ١٧ بشأن صرف العملات الأجنبية وكلاهما عام ١٩٩٥. (١)

وفقاً لتقرير صادر عن الانكباد في ٢٠٠١، فان نصيب نيجيريا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اليها قد انخفضت بشكل منتظم في الفترات الأخيرة، ومن العوامل التي ساهمت في ذلك ارتفاع مستويات الفساد، سوء الادارة، عدم كفاية البنية التحتية. (٢)

يتضح من خلال قانون تشجيع الاستثمار النيجيرى فى عام ١٩٩٥ فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، أن نيجيريا فتحت كافة قطاعات الاقتصاد النيجيرى إلى المشاركة الأجنبية باستثناء تلك الأنشطة الواردة فى القائمة السلبية - وهى قائمة تختص بتلك القطاعات الاستثمارية التى تحظر على كل من المستثمرين الأجانب والنيجيريين - (مثل إنتاج الأسلحة والذخائر، إنتاج والتعامل فى المخدرات والمؤثرات العقلية، إنتاج الملابس العسكرية وشبه العسكرية والمعدات بما فى ذلك تلك التابعة للشرطة والجمارك والهجرة والسجون)، وقد جعل القانون من الممكن للشركات النيجيرية أن تكون مملوكة بالكامل من قبل الأجانب إلا أنه على الرغم من ذلك هناك بعض القطاعات لا تزال لديها الشروط التى تضمن إلى حد ما المشاركة الإجبارية أو السيطرة على هذه الشركات من قبل النيجيريين وأبرزها الطيران والنقل الداخلى والعقارات والبنك اللاسلكى^(٣).

إذا تم النظر فى الحوافز والضمانات طبقاً لما هو وارد بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥ بشأن هيئة تشجيع الاستثمار النيجيرية، يلاحظ أن الحوافز نص عليها فى المادة ٢٢ (حوافز للاستثمار الخاص) والتى تنص على أنه لغرض تشجيع استراتيجية محددة أو استثمار رئيسى، تقوم الهيئة — بالتشاور مع الوكالات الحكومية المختصة — بالتفاوض لوضع حزم حوافز محددة لتشجيع الاستثمار كما تحددها الهيئة، بينما جاءت المادة ٢٣ (المجالات ذات الأولوية) لتتنص على أنه يجوز للهيئة إصدار الإجراءات والقواعد الإرشادية، التى تحدد المجالات ذات الأولوية فى الاستثمار والحوافز المعمول بها وتوضيح الفوائد منها، والتى تتفق مع سياسة الحكومة. ٢٤. أما الضمانات فقد جاءت فى المادة ٢٤ و ٢٥ من القانون، حيث نصت المادة ٢٤ (ضمانات الاستثمار، وتحويل رأس المال والأرباح والعوائد) على أنه يضمن للمستثمر الأجنبى فى المؤسسة التى ينطبق عليها هذا القانون تحويل الأموال دون قيد أو شرط عن طريق وكيل معتمد، بعملة قابلة للتحويل، بشأن أرباح الأسهم أو الأرباح (بعد خصم الضرائب) الناتجة عن الاستثمار، المدفوعات

فيما يتعلق بخدمة القرض والذي تم الحصول عليه من قروض أجنبية، تحويل العوائد (الصافي بعد خصم جميع الضرائب)، وغيرها من الالتزامات في حالة بيع أو تصفية المؤسسة أو أى عوائد ناتجة عن هذا الاستثمار. بينما جاءت المادة ٢٥ (ضمانات ضد المصادرة) لتتنص على أنه لا يجوز تأمين أو مصادرة أى مؤسسة من قبل أى حكومة اتحادية، وأى شخص يملك، سواء كلياً أو جزئياً، رأس مال أى مؤسسة وفقاً للقانون لايجوز أن يجبر على التنازل عن حصته فى رأس مال المؤسسة إلى أى شخص آخر، أيضاً لا يجوز الاستحواذ على المؤسسة التى ينطبق عليها هذا القانون من قبل الحكومة الاتحادية إلا إذا كان ذلك للمصلحة الوطنية أو للمنفعة العامة وطبقاً للقانون الذى ينص على دفع تعويض عادل ومناسب، الحق فى التقدم إلى المحاكم للبت فى مصلحة المستثمر أو حقوقه، ومبلغ التعويض الذى يحق له، وتدفع أى تعويضات مستحقة الدفع فى إطار هذه المادة من دون تأخير لا مبرر له ويسمح بتحويلها إلى الوطن بأى عملة قابلة للتحويل عند الاقتضاء، تكون صادرة^(٤).

وقد قامت الحكومة النيجيرية باتخاذ عدة خطوات من أجل جذب مزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر لنيجيريا ومن بينها اجراء تعديلات دستورية لتوفير نظم سياسى سليم ومستقر، خصخصة المؤسسات العامة، تقليل سيطرة الحكومة على قطاع البترول، توفير نظام ضريبي أكثر مرونة، انشاء هيئة تشجيع الاستثمار النيجيرى لتشجيع وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى نيجيريا وتعزز المناخ الاستثمارى للمستثمرين النيجيريين وغير النيجيريين على حد سواء، كل هذه العوامل وغيرها ساعدت فى تحسين وضع الاستثمار الأجنبى المباشر الداخلى لنيجيريا^(٥).

وهناك دراسة قامت باستعراض دور هيئة تشجيع الاستثمار النيجيرى فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر فى نيجيريا، وقامت بجمع بيانات حول تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر لنيجيريا خلال الفترة (١٩٨١-١٩٩٥) قبل انشاء الهيئة

وبعد انشاءها خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٠). وتوصلت النتائج إلى وجود ارتباط معنوى بين انشاء اللجنة وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك توصلت الدراسة إلى متوسط قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قبل انشاء الهيئة يختلف عن نظيره بعد انشاء الهيئة وبالتالي فقد استطاعت الهيئة أن تؤثر بنجاح على نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى نيجيريا. وتوصى الدراسة بأنه ينبغي على الحكومة النيجيرية أن تتبع سياسات اقتصاد كلى سليمة وأكثر مصادقية لتوفر بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر^(١).

ولذا تمثل الهدف من انشاء هذه الهيئة فى توفير خدمة الشباك الواحد للمستثمرين والعمل على إزالة العقبات التى تواجه المستثمرين القادمين لنيجيريا^(٢).

هناك العديد من الدراسات التى ذهبت إلى إعطاء حوافز الاستثمار والتى تعطيها الدولة المضيفة للمستثمرين قدراً كبيراً من الاهتمام وبخاصة حوافز الاستثمار المتمثلة فى الحوافز الضريبية Tax Incentives وغيرها من الحوافز المالية مثل المعاملة التفضيلية كقروض أو إعفاءات جمركية، وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك دراسات توصلت إلى اعتبار أن الإعفاءات الضريبية ليست العامل المؤثر فى القرار الإستثمارى ومن ثم ظهور أهميتها بالنسبة للاستثمار للتصدير وليس الاستثمار من أجل السوق المحلى وتغطية خدمته، إلا أن هناك دراسات توصلت إلى أن الإعفاءات الضريبية والجمركية قد تكون لها تأثير فعال فى حالة العمل الايجابى للعوامل الأخرى غير ذلك وفى صالح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر^(٣).

أصبحت الحوافز المالية عنصر هام من عناصر السياسة الاقتصادية والتى تستخدم فى معظم الدول وخاصة الدول النامية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فهى قابلة لقياس المزايا الاقتصادية التى تقدمها الحكومات لشركات معينة أو مجموعات معينة من الشركات، بهدف توجيه الاستثمار إلى قطاعات معينة أو استثمارات بعينها. ووفقاً لتقرير صادر عن الانكثاد عام ٢٠٠٠ وجد أن الدول

النامية تفضل الحوافز المالية لأنها بمثابة وسائل لتخفيف العبء على المشاريع الاستثمارية ولحث المستثمرين الأجانب على الاستثمار في قطاعات معينة أو مواقع محددة في الاقتصاد^(٩).

تضم الحوافز المالية الحوافز الضريبية وغير الضريبية، في حين توفر الحوافز الضريبية دعم غير مباشر للمستثمرين في شكل إعفاءات ضريبية، حصول على قروض مدعومة، انخفاض رسوم جمركية وغيرها، توفر الحوافز غير الضريبية دعم مباشر للمستثمرين في شكل بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية والمرافق^(١٠).

تمشياً مع الأنظمة الضريبية الحديثة وبهدف تعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية من خلال مبادرات القطاع الخاص، فإن الحوافز المالية في نيجيريا قد نفذت في مختلف قطاعات الاقتصاد التي تعتبر حاسمة لتسريع النمو الاقتصادي. ويمكن تصنيف هذه الحوافز إلى حوافز عامة حوافز محددة لقطاع بعينه^(١١).

أولاً: الحوافز العامة :

وهي الحوافز التي تطبق لتحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في كافة قطاعات الاقتصاد باعتبارها حالة رائدة وهي عبارة عن حافز إعفاء ضريبي للشركات في بعض الصناعات والقطاعات الخدمية من دفع ضريبة الدخل في سنوات تكوينهم وذلك لتمكينهم من تحقيق أرباح كبيرة لإعادة الاستثمار في النشاط. ويأتي ذلك في شكل سبع سنوات إعفاء ضريبي للصناعة في المناطق المحرومة اقتصادياً مثل عدم وصول طرق للوصول، أنابيب تحمل المياه، كهرباء، اتصالات، نقل، بينما تكون مدة الإعفاء خمس سنوات في المناطق التي يوجد بها البنية الأساسية اللازمة. ومن المتوقع أن يكون طلب الحصول على مزايا الحالة الرائدة ان يقدم في غضون سنة واحدة من بدء العمليات^(١٢).

ثانياً: الحوافز المحددة لقطاع بعينه:

• قطاع البترول والغاز: نظراً لأهمية قطاع البترول والغاز فى الاقتصاد النيجيرى، فانه أصبح من الضرورة تصميم حوافز مالية تشجع الاستثمار فى هذا القطاع لتحقيق أقصى قدر من إيرادات الحكومة. وهذه الحوافز تتضمن انعكاس الضريبة Tax Inversion وهى استراتيجية تسمح للشركات فى مشروع مشترك Joint Venture أن تتمتع بتخفيض معدلات الضرائب كنتيجة لتخفيض تكاليف التشغيل الناتجة عن كل وحدة كفاءة من حيث التكلفة. ومعدل انعكاس الضريبة Tax Inversion Rate حالياً ٣٥٪ وقابلة للتطبيق فقط للمنتجين بتكلفة تشغل أقل من ١,٧٠ دولار أمريكى للبرميل متوقفاً على الانتاج بسلاسة لاتعوقها حصة القيود، الانقطاع الناجم عن التخريب أو اضطراب المجتمع. كذلك تتضمن الحد الأدنى لضمان هامش الربحية وهو مصمم لضمان هامش ربح محدد بعد خصم الضرائب والاتوات المدفوعة من المشروعات المشتركة على حصتهم الخام بغض النظر عن ظروف السوق^(١٣).

• قطاع الطاقة: للاستفادة من امكانات قطاع الطاقة، تم وضع بعض الحوافز المالية لتشجيع المستثمرين فى هذا القطاع وهى تتضمن^(١٤):

- نظام التعريفة المتعدد السنوى الجديد New Multi Year Tariff Order (MYTO)) حيث وفرت الحكومة النيجيرية تعريفية تجارية لمدة ١٥ عام على صناعة الكهرباء تراجع مراجعة محدودة وبسيطة مرتين سنويا بسبب التغيرات فى معدل التضخم، سعر الصرف، أسعار الغاز.. الخ. المراجعة أيضاً تتم كل خمس سنوات لضمان عائد كاف على الاستثمارات. وهذا النظام يعتمد على منهج اللبنات Building Blocks Approach والذى يجمع السمات الايجابية من تنظيم معدل العائد Rate of Return Regulation والحدود القصوى للأسعار Price Caps .

- اءفاء ضريبي؁ وهو يستخدم لتشجيع وتعزير توسيع الأعمال فى السنوات التكوينية للشركة. الشركات المصنفة للمنتجات الكهربائية بما فى ذلك الأسلاك الكهربائية وكابلات النقل وغيرها تعفى من ضريبة الدخل أو تعطى فترة اءفاء تدرجية من ١٠-٢٠ عام على أساس حجم استثمار يتراوح بين ٥٠ مليون دولار أمريكى و ٢٠٠ مليون دولار أمريكى
- ضريبة دخل الشركات: تخضع كل الشركات فى هذه الصناعة إلى ٣٠٪ ضريبة دخل شركات؁ ومع ذلك شركات توليد الطاقة المستقلة باستخدام الغاز والفحم ومصادر الطاقة المتجددة يحق لها ٥٠٪ تخفيض من ضريبة دخل الشركات على صافى الأرباح لمدة خمس سنوات بعد انتهاء فترة الاعفاء الضريبي.
- الاعفاء من رسوم الاستيراد: يتم منح صفر٪ رسوم استيراد على معدات توليد الطاقة التى تستخدم الغاز النيجيرى كمصدر للطاقة؁ كذلك الآلات وقطع الغيار المواد الاستهلاكية لتكريب وتشغيل المشروعات قبل بدء المشروع.
- الاعفاء من الضرائب على البحوث والتطوير: من المتوقع أن تقوم الشركات بتحسين منتجاتها وخدماتها من خلال البحوث والتطوير. حتى ١٥٠٪ من النفقات على البحوث والتطوير فى صناعة الكهرباء تعفى من الضرائب للشركات الحالية والجديدة.
- ضريبة امتياز على الموظفين النيجيرين: يتم تشجيع الشركات على توظيف وتدريب الموظفين الأصليين من خلال الامتياز الضريبي على مبادرة التدريب فى المصنع. حيث تمنح الشركات التى تعمل فى قطاع الطاقة ٢٠٪ تخفيض ضريبي على تكلفة الموظفين المحليين الذين يعملون بشكل مباشر أو من خلال عقود.

- حوافز لتوفير البنية الأساسية: يتم تشجيع الشركات فى صناعة الكهرباء للاستثمار فى توفير البنية التحتية التى يجب أن تقدمها الحكومة من خلال حوافز ضريبية محددة الامتيازات الضريبية تصل قيمتها إلى ٣٥٪ من تكلفة مرافق البنية التحتية وموزعة على خمس سنوات.

• قطاع التصنيع : تم وضع عدد من الحوافز المالية من قبل الحكومة لتحفيز النمو فى قطاع التصنيع واعادة وضعه باعتباره محرك للنمو فى الاقتصاد، والهدف من ذلك هو تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية والتى من بينها زيادة الاستثمار، التصنيع، توليد الوظائف، القيمة المضافة وتطوير المحتوى المحلى وتتضمن الحوافز ما يلى^(١٥):

- بدل رأس المال: يقتصر معدل بدل رأس المال على ٧٥٪ من الربح الخاضع للشركات فى قطاع التصنيع.

- تخفيض ضريبة دخل الشركات: الشركات التى يكون معدل دوران رأسمالها أقل من مليون نيرا فى قطاع التصنيع تدفع ضريبة دخل شركات ٢٠٪ بدلاً من ٣٠٪ فى أول خمس سنوات من التشغيل، أيضاً أرباح أسهم هذه الشركات معفاة من الضرائب خلال أول خمس سنوات، بالإضافة إلى أرباح أسهم الشركات الصناعية فى البتروكيماويات والغاز الطبيعى المسال معفاة أيضاً من الضرائب.

- نظام التصنيع فى مقابل السندات: هذا النظام مصمم لتشجيع المصنعين على استيراد مدخلات المواد الخام والسلع الوسيطة الأخرى معفاة من الرسوم لانتاج سلع التصدير بضمان سندات تصدرها أى مؤسسة مالية معترف بها.

• قطاع الزراعة : يلعب قطاع الزراعة دوراً مركزياً فى الاقتصاد النيجيرى حيث يمثل ٤٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ويعمل به ٦٠٪ من القوة العاملة النيجيرية ولتشجيع الاستثمار فى هذا القطاع تم وضع الحوافز التالية^(١٦):

- منذ نهاية يناير ٢٠١٢ يتم استيراد الآلات والمعدات الزراعية معفاة من الرسوم لدعم تنمية هذا القطاع.

- اعضاء ضريبة لمدة خمس سنوات للشركات التي تمثل حالات رائدة.

- الفوائد التي تحصل عليها المؤسسات المالية على القروض الممنوحة للأعمال الزراعية تعفى من الضرائب.

- الآلات والمعدات المشتراة للأغراض الزراعية تعفى من ضريبة القيمة المضافة.

- نظام ائتمان زراعى تجارى: هذا النظام تم انشائه فى مارس ٢٠٠٩ من خلال البنك المركزى النيجيرى بالشراكة مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية الفيدرالية لتطوير الشركات الزراعية التجارية بالدولة.

- نظام دعم الائتمان الزراعى: فى ظل هذا النظام يكون سعر الفائدة ١٤٪ بينما المستفيدين الذين يسددوا قروضهم بالكامل فى مواعيدها يحصلوا على اعادة تمويل مرة اخرى بفائدة ٦٪.

• **قطاع الاتصالات:** تم وضع مجموعة من الحوافز لتشجيع المستثمرين وتحفيز الاستثمار فى قطاع الاتصالات النيجيرى ومن بينها ما يلى^(١٧):

- مركز الرواد Pioneer Status والذى يشمل الشركات العاملة فى الصناعات الرائدة المعينة أو منتجات رائدة كتصنيع معدات الاتصالات فى الدولة تعفى من ضريبة الدخل لمدة ٥ سنوات، تصل إلى ٧ سنوات للصناعات التى تقع فى المناطق المحرومة اقتصاديا.

- اعطاء ضمان للقروض طويلة الأجل بالحد الأدنى لسعر الفائدة لمشروعات الاتصالات.

- تخفيض الرسوم على معدات الاتصالات من ٢٥٪ إلى ٥٪ لمدة سنتين من أغسطس ٢٠٠١.

هناك عدد من التحديات تواجه إمكانية جعل حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر جاذبية أمام المستثمرين في نيجيريا ومن هذه المعوقات ما يلي (١٨):

- تحدى البنية الأساسية: تتمثل أهمية البنية الأساسية في أنها تساعد على تخفيض تكلفة إقامة الأعمال وفي حالة تردى أوضاعها وتدهورها ليس فقط المستثمر الأجنبي ولكن أيضاً المستثمر المحلى سوف يتجه بعيداً عن هذا المكان. والتحدى الرئيسى الذى يواجه نيجيريا هو عدم ملائمة البنية الأساسية وتدهور أوضاعها. وبالتالي ينبغى على نيجيريا بذل مزيد من الجهود لتطوير البنية الأساسية خاصة الطاقة، النقل.
- تحدى التشريعات والفساد: هذا التحدى يتمثل فى ازدواجية وعدم ملائمة بعض التشريعات وهذا يجعل من الصعب على المستثمر أن يحدد مدى استدامة وربحية استثماراته. على سبيل المثال وفقاً لمؤشر الفساد لعام ٢٠١٢ تأتى نيجيريا فى المرتبة ١٣٩ من ١٧٤ دولة وتأتى غانا فى المرتبة ٦٤ وجنوب أفريقيا فى المرتبة ٦٩. وبالنسبة لتقدير البنك الدولى حول تسيير أداء الأعمال فيضع نيجيريا فى المرتبة ١٣٣ من ١٨٣ دولة فى مقابل غانا فى المرتبة ٦٣ وجنوب أفريقيا فى المرتبة ٣٥. وبالإضافة لوجود ثلاثة أطر من المستويات الحكومية وانتشار الفساد والبيروقراطية.
- ضعف هيكل الاقتصاد الكلى: طبيعة الهيكل الأحادى للاقتصاد النيجيرى حيث تمثل الإيرادات البترولية معظم إيرادات المستويات الحكومة الثلاث، بجانب الاعتماد بشكل كبير على الواردات مما يمثل تحدياً أمام استقرار الاقتصاد الكلى، فلا بد من بذل مزيد من الجهود لحماية ميزانية الدولة من تقلبات أسعار البترول العالمية. كذلك هناك تحدياً يتمثل فى كيفية تخصيص الإيرادات البترولية ولو تم توجيهها لتحسين حالة البنية الأساسية المتردية سيتم تخفيض تكلفة إقامة الأعمال وستصبح الحوافز الاستثمارية أكثر جذباً للمستثمرين.

المطلب الثاني: عرض نماذج قياس المحددات فى نيجيريا

سيتم فيما يلى عرض الدراسات السابقة التى تناولت قياس محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر فى نيجيريا، وذلك كما يلى:

١- الدراسة الأولى:

هناك ورقة قامت بدراسة محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر فى نيجيريا، وتم استخدام تقنية تصحيح الخطأ لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدّداته. وأشارت النتائج أن حجم السوق فى الدولة المضيفة، وحالة الاستقرار السياسى، وسعر الصرف تعدّ هى المحدّدات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر فى نيجيريا. وتوصى الورقة بضرورة التوسع فى الناتج المحلى الاجمالى للدولة وتوفير حوافز انتاجية، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً فى التنمية داخل الاقتصاد النيجيرى من خلال المساهمة فى خلق الوظائف، وتنمية المهارات الادارية، بالاضافة إلى نقل التكنولوجيا^(١٩).

وقد جاء النموذج المستخدم فى الدراسة فى الشكل التالى^(٢٠):

$$\text{LnFDI} = \beta_0 + \beta_1 \text{LnGDP} + \beta_2 \text{DEREGU} + \beta_3 \text{POLINS} + \beta_4 \text{EXPIMP} + \beta_5 \text{INFLATIO} + \beta_6 \text{EXCHRAT} + \beta_7 \text{LnFRAS} + U_t$$

حيث:

β_0 : ثابت

FDI: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لنيجيريا

GDP: الناتج المحلى الاجمالى

DEREGU: رفع القيود وهو متغير صورى يأخذ صفر فى حالة رفع القيود وواحد فى

حالة القيود

POLINS: الحالة السياسية

EXPIMP: الانفتاح

INFLATIO: معدل التضخم

EXCHRAT: سعر الصرف

FRAS: تنمية رأس المال ويعبر عنه بالانفاق الرأسمالى على النقل والاتصالات

U_t : الخطأ العشوائى

٢- الدراسة الثانية:

هناك دراسة سعت لتصميم نموذج قياسي يهدف إلى فحص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد النيجيري باستخدام بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠). وأشارت النتائج إلى أن المحددات الرئيسية لتدفق رأس المال الأجنبي للاقتصاد هي حجم الدخل القومي، درجة الانفتاح التجاري، معدل التضخم، سعر الصرف. وتوصى الدراسة أنه ينبغي على الحكومة التقليل من أهمية السياسات التي تشجع على الاقتراض من الخارج وتعلى من قدر السياسات التي تعمل على تعزيز واستقرار الاقتصاد، هذه السياسات مصممة للحفاظ على استقرار الأسعار وسعر الصرف، تقليل العجز المالي، زيادة الاستثمارات المحلية وتنوع الصادرات، وهذا يعد ضرورياً لتدفق رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد (٢١).

وقد جاء النموذج المستخدم في دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الصورة التالية (٢٢):

$$FDI_t = \alpha_0 + \alpha_1 GDP_t + \alpha_2 OPEN_t + \alpha_3 FDYR_t + \alpha_4 REINT_t + \alpha_5 INFL_t + \alpha_6 DEBT_t + \alpha_7 REXR_t + U_t$$

حيث:

α_0 : ثابت

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

GDP: الناتج المحلي الإجمالي يستخدم ليعبر عن حجم السوق أو القوة الشرائية

OPEN: الانفتاح التجاري

FDYR: العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

REINT: سعر الفائدة الحقيقي

INFL: معدل التضخم

DEBT: معدل الدين للدخل

REXR: سعر الصرف الحقيقي

U_t : الخطأ العشوائي

٣ - الدراسة الثالثة:

هناك دراسة استعرضت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١)، وقد هدفت إلى تحديد العلاقات التي تتواجد بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل الأجر وسعر الفائدة والانفتاح، وإلى أى مدى كل متغير يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل انحدار متعدد لاختبار هل التغيرات فى المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات فى المتغير التابع. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى لنيجيريا بالإضافة إلى معدلات الأجور الحقيقية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى لنيجيريا، كذلك وجدت علاقة غير معنوية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى لنيجيريا ومؤشر الانفتاح. وبالاعتماد على النتائج، خلصت الدراسة إلى ان التحسن فى الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤدي إلى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى للدولة، نصيب الفرد من الدخل لايزال منخفض جدا ليجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات التي لها آثار خارجية ايجابية، عندما يزداد معدل الأجر فى نيجيريا سيكون لها أثر ايجابى على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة. ومن ثم توصى الدراسة أنه على الحكومة أن تتبع برامج اصلاحات وتضع السياسات التي من شأنها زيادة الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الدخل، ومعالجة قضية ضعف معدلات الأجور، مراجعة سياسات الاستثمار والتجارة وتشريعات الجمارك والبنوك (٢٣).

وقد جاء النموذج المستخدم فى الدراسة على الصورة التالية (٢٤):

$$FDI = a_0 + a_1GDP + a_2R + a_3WR + a_4Dop + u$$

حيث:

a_0 : ثابت

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

R: سعر الفائدة

WR: معدل الأجر

Dop: درجة الانفتاح التجارى

u: الخطأ العشوائى

٤ - الدراسة الرابعة:

هناك دراسة استعرضت محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وتأثيرها فى نيجيريا خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠)، تحديداً تم دراسة كيف يكون لسعر الصرف، حجم السوق (الناتج المحلى الاجمالى)، الاستثمار فى البنية الأساسية، الانفتاح والمخاطر السياسية تأثيراً على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر لنيجيريا خلال الفترة محل الدراسة. وتم اختيار سكون البيانات باستخدام اختبار ديكى فوللر الموسع واستخدمت الدراسة طريقة تصحيح الخطأ. وتمثلت النتائج فى أن حجم السوق (الناتج المحلى الاجمالى)، الانفتاح، وسعر الصرف تؤثر بشدة على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر بينما المخاطر السياسية كانت شديدة الضرر بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر. وجد ان الاستثمار فى البنية الأساسية مفيد إلا أن مستواه كان غير ملائم لتطوير الاستثمار الأجنبى المباشر المطلوب للنمو والتنمية المستدامة. وبالتالي أوصت الدراسة بتطوير البنية الأساسية والتكنولوجية من خلال نشر التكنولوجيا، والعمل على توفير بيئة سياسية واقتصادية تتحقق من خلالها التنمية^(٢٥).

وجاء النموذج المستخدم فى الدراسة على الشكل التالى:

$$\Delta FDI = \alpha_0 + \Delta IFD_t + \Delta EXR_t + \Delta OPN + \Delta GDP + POS + \mu_{t-1}$$

حيث:

α_0 : ثابت

FDI: الاستثمار الأجنبى المباشر

IFD: تنمية البنية الأساسية

EXR: سعر الصرف

OPN: الانفتاح

GDP: الناتج المحلى الاجمالى

POS: الاستقرار السياسى

μ_{t-1} : الخطأ العشوائى

٥ - الدراسة الخامسة:

هناك دراسة سعت لاختبار هل متغيرات الاقتصاد الكلى تعد محددًا هاماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فى نيجيريا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتم اجراء اختبار ديكى فولر الموسع واختبار تكامل جوهانسن. وأشارت نتائج اختبار ديكى فولر أن الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الفائدة، صافى الاستثمار، سعر الصرف الحقيقى ساكنة عند الفرق الأول، بينما التضخم ساكن عند المستوى، وبالتالي يتم رفض فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة فى السلاسل الزمنية. وأشارت نتائج تكامل جوهانسن أن هناك على الأقل ثلاثة متجهات للتكامل بين المتغيرات، وبالتالي تقترح أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة لتقدير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى نيجيريا. وأظهرت النتائج أن الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، سعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقى تعد محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر فى نيجيريا، وبالتالي صانعو السياسة ينبغى عليهم تطوير بيئة الاقتصاد الكلى لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لنيجيريا^(٢٧).

وقد جاء النموذج المستخدم فى الدراسة بالشكل التالى^(٢٨):

$$FDI = a + RGDP + INF + INT + NETEXP + REXCH + \varepsilon$$

حيث :

a: ثابت

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

RGDP: الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ويستخدم كمقياس لحجم السوق

INF: معدل التضخم

INT: سعر الفائدة

NETEXP: صافى الصادرات هى الفرق بين اجمالى الصادرات واجمالى الواردات فى

الاقتصاد وهذا لتوضيح تأثير السياسة التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر

REXCH: سعر الصرف الحقيقى

ε : الخطأ العشوائى

المطلب الثالث: تطبيق نموذج لقياس المحددات وعرض نتائجه

اختارت الدراسة بعد استعراض الدراسات السابقة الخاصة بهذا الإطار أن تطبق هذا النموذج والذي جاء في الشكل التالي:

$$\Delta FDI = \alpha_0 + \Delta IFD_t + \Delta EXR_t + \Delta OPN + \Delta GDP + POS + \mu_{t-1}$$

حيث:

α_0 : ثابت

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

IFD: تنمية البنية الأساسية

EXR: سعر الصرف

OPN: الانفتاح

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

POS: الاستقرار السياسي

μ_{t-1} : الخطأ العشوائي

وجاء اختيار البحث لهذا النموذج في سياق ما استخدمته دراسات أخرى من أجل تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، حيث يتضمن هذا النموذج عدداً من المتغيرات التي تعبر عن استقرار الاقتصاد الكلي النيجيري وأداءه وبالتالي دراسة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لنيجيريا بهذا الوضع.

ومن ثم فهذه هي صيغة النموذج الذي سيعتمد عليها البحث في التطبيق خلال

الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٤)

مصادر البيانات اللازمة لتشغيل النموذج وطريقة إعدادها

استخدم الباحث مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، والنشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي النيجيري وذلك لتوفير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ودرجة الانفتاح التجاري، والعجز المالي، وسعر الفائدة، ومعدل التضخم، ورصيد الدين الخارجي، وسعر الصرف الحقيقي، والاعفاء الضريبي منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٤

التقدير الإحصائي للنموذج

قبل البدء فى التقدير الاحصائى للنموذج هناك عدد من الاختبارات التى سوف تتم بغرض التأكد من مدى ملاءمة البيانات لتطبيق النموذج، ومن هذه الاختبارات ما يلى:

اختبار جذر الوحدة للاستقرار: (The Unit Root Test of Stationary (URTS)

وذلك بهدف التحقق من سكون متغيرات النموذج وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وسوف يتم الاعتماد على أشهر اختبارين فى هذا الاطار وهما اختبار ديكى فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller Test (ADF)، ويتم اختبار الفرض العدم بوجود جذر وحدة فى السلسلة بمعنى أنها غير ساكنة فى مقابل الفرض البديل وهو أنها لا تحتوى على جذر وحدة، وبالتالي ساكنة. فإذا كانت القيمة المطلقة الإحصائية المقدره تتجاوز القيمة المطلقة الجدولية فإنها تكون معنوية إحصائياً، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمى بوجود جذر الوحدة، أى أن السلسلة الزمنية ساكنة ومستقرة، وإذا كانت أقل فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة، أى أن السلسلة غير ساكنة، ومن ثم يتم اختبار سكون الفرق الأول First Difference للسلسلة، وإذا كان غير ساكن يتم تكرار الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى وهكذا، والاختبار الثانى هو اختبار فيليب بيرون، والذى يتم تفسير نتائجه بطريقة مشابهة للاختبار السابق^(٢٩).

اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات: وذلك للتحقق من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، ومن أشهر الاختبارات لتحقيق ذلك هو اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن Johansen Cointegration Test وهناك اختباران لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، وهما: اختبار الأثر Trace Test، واختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigen Value، وإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصاء الاختبارين أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض الفرض العدمى بعدم وجود أى متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك^(٣٠).

نتائج النموذج

تم الاعتماد على برنامج EViews7 للقيام بالاختبارات الإحصائية، والتقدير الإحصائي للنموذج خلال الفترة محل الدراسة.

أولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرار: تم إجراء كل من اختبار ديكي - فولر الموسع، واختبار فيليبس - بيرون، وكانت النتائج كما يلي:

نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع

جدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع

القيمة الجدولية			القيمة المصوية للاختبار		المتغير
عدد 10%	عدد 5%	عدد 1%	تفرق الأول	مستوى	
2,63	2,99	3,73		(0) 2,24	FDI
2,63	2,99	3,75	(0) * 5,91		FDI
2,63	2,99	3,73		(0) ***2,78	RGDP
2,63	2,99	3,75		(1) *** 2,64	OPEN
2,63	2,99	3,73		(0) 1,82	FDYR
2,64	3	3,76	(1) * 4,42		FDYR
2,63	2,99	3,73		(0) 2,57	REINT
2,64	3	3,76	(1) * 5,2		REINT
2,63	2,99	3,75		(1) 2,23	INFL
2,63	2,99	3,75	(0) * 3,92		INFL
2,63	2,99	3,73		(0) 1,95	DEBT
2,64	3,01	3,78	(2) * 5,07		DEBT
2,63	2,99	3,73		(0) 1,23	REXR
2,63	2,99	3,75	(0) * 4,04		REXR

المصدر: من عمل الباحث

*: معنوية عند مستوى 1٪ حسب القيم الجدولية ل MacKinnon (1996)

** : معنوية عند مستوى 5٪ حسب القيم الجدولية ل MacKinnon (1996)

***: معنوية عند مستوى 10٪ حسب القيم الجدولية ل MacKinnon (1996)

طول فترة الإبطاء المناسبة آلياً وفق معيار Schwarz Info Criterion بحد

أقصى 5 فترات

وبالاعتماد على تفسير نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع، والتي سبقت الإشارة إليها، يتضح ما يلي:

بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى الحقيقى (RGDP)، ودرجة الانفتاح التجارى (OPEN): فإنه نظراً لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أكبر من القيمة الجدولية المطلقة يتم رفض الفرض العدمى بوجود جذر الوحدة، أى أن السلسلة الزمنية لكليهما ساكنة ومستقرة عند مستوى معنوية ١٠٪.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى (FDI)، والعجز المالى (FDYR)، وسعر الفائدة الحقيقى (REINT)، ومعدل التضخم (INFL)، ورصيد الدين الخارجى (DEBT)، وسعر الصرف الحقيقى (REXR): فإنه نظراً لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أصغر من القيمة الجدولية المطلقة فإنه لايمكن رفض فرض جذر الوحدة، أى أن السلاسل غير ساكنة، ومن ثم تم اختبار سكون الفرق الأول للسلاسل والذي جاءت قيمته أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١٠٪ بالنسبة لكافة تلك المتغيرات، أى أن تلك السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول.

نتائج اختبار فيليب - بيرون

جدول رقم (٢): نتائج اختبار فيليب - بيرون

المتغير	القيمة المحسوبة للاختبار		القيمة الجدولية		
	المستوى	فروق الأول	عدد ١٪	عدد ٥٪	عدد ١٠٪
FDI	2,36 (8)		3,73	2,99	2,63
FDI		5,95 * (5)	3,75	2,99	2,63
RGDP	2,65 *** (1)		3,73	2,99	2,63
OPEN	3,31 ** (23)		3,73	2,99	2,63
FDYR	1,90 (2)		3,73	2,99	2,63
FDYR		3,86 * (9)	3,75	2,99	2,63
REINT	2,46 (5)		3,73	2,99	2,63
REINT		8,85 * (8)	3,75	2,99	2,63
INFL	1,99 (1)		3,73	2,99	2,63
INFL		3,89 * (2)	3,75	2,99	2,63
DEBT	1,82 (11)		3,73	2,99	2,63
DEBT		11 * (22)	3,75	2,99	2,63
REXR	1,31 (2)		3,73	2,99	2,63
REXR		4,08 * (2)	3,75	2,99	2,63

المصدر: من عمل الباحث

*: معنوية عند مستوى ١٪ حسب القيم الجدولية من MacKinnon (١٩٩٦)

** معنوية عند مستوى ٥٪ حسب القيم الجدولية من MacKinnon (١٩٩٦)

*** معنوية عند مستوى ١٠٪ حسب القيم الجدولية من MacKinnon (١٩٩٦)

العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلى فى اختبار فيليب بيرون وفق الاختيار
الآلى Newey-West Automatic باستخدام طريقة Bartlett kernel
وبالاستناد لتفسير نتائج اختبار فيليب - بيرون، والتي سبقت الإشارة إليها،
يتضح التالى:

بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى الحقيقى (RGDP)، ودرجة الانفتاح التجارى
(OPEN): فإنه نظراً لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أكبر من القيمة
الجدولية المطلقة يتم رفض الفرض العدمى بوجود جذر الوحدة، أى أن السلسلة
الزمنية لكليهما ساكنة ومستقرة عند مستوى معنوية ١٠٪ بالنسبة للنتائج المحلى
الإجمالى الحقيقى، وعند مستوى معنوية ٥٪ بالنسبة للانفتاح التجارى.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى (FDI)، والعجز المالى
(FDYR)، وسعر الفائدة الحقيقى (REINT)، ومعدل التضخم (INFL)، ورصيد
الدين الخارجى (DEBT)، وسعر الصرف الحقيقى (REXR): فإنه نظراً لأن القيمة
المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أصغر من القيمة الجدولية المطلقة فإنه لا يمكن
رفض فرض جذر الوحدة، أى أن السلاسل غير ساكنة، ومن ثم تم اختبار سكون
الفرق الأول للسلاسل، والذي جاءت قيمته أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى
معنوية ١٪ بالنسبة لكافة المتغيرات، أى أن تلك السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق
الأول.

ويلاحظ تشابه النتائج التى تم الحصول عليها من خلال الاختبارين، وحيث إن
بعض المتغيرات غير مستقرة وساكنة عند الفرق الأول تظهر الحاجة إلى اجراء
اختبار تكامل جوهانسن، والذي جاءت نتائجه كما يلى:

ثانياً: نتائج اختبار تكامل جوهانسن

جدول رقم (٣): نتائج اختبار تكامل جوهانسن

عدد متجهات التكامل المشترك (r)	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 95%
اختبار الأثر Trace Test		
0 = r	221,34	125,61
1 = r	147,51	95,75
2 = r	98,20	69,81
3 = r	59,59	47,85
4 = r	35,58	29,79
5 = r	13,97	15,49
6 = r	0,009	3,84
اختبار القيمة العظمى Maximal Eigen Value		
0 = r	73,83	46,23
1 = r	49,30	40,07
2 = r	38,61	33,87
3 = r	24	27,58
4 = r	21,60	21,13
5 = r	13,96	14,26
6 = r	0,009	3,84

المصدر: من عمل الباحث

*: القيمة الجدولية بالاعتماد على MacKinnon-Haug-Michelis (١٩٩٩)

وحيث إن القيمة المحسوبة لإحصاء الاختبارين أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض الفرض العدمي بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك.

ثالثاً: نتائج النموذج القياسي

تمت صياغة علاقة انحدار متعدد، وقد تم تقدير متغيرات النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 7 ، وأوضحت النتائج أن النموذج جاء معنوياً، وقد

استطاعت المتغيرات المستقلة - والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والانفتاح التجاري، والعجز المالي، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، ورصيد الدين الخارجي، وسعر الصرف الحقيقي - تفسير ٩٩٪ من التغيرات التي تطرأ على الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي النيجيري، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪، ويمكن صياغة النموذج كالتالي:

$$FDI=99700+ 0.0002 RGDP + 6.73 OPEN + 5237FDYR+ 6581REINT + 15034 INFL - 4463 DEBT + 1777 REXR + 6331TH+1 326$$

$$(0.106) \quad (2.061) \quad (9.447) \quad (3.334) \quad (0.658) \quad (0.659) \quad (-0.307) \quad (1.756) \quad (1.591)$$

$$R^2=0.992 \quad D.W=1.644$$

حيث:

RGDP: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
 OPEN: الانفتاح التجاري
 FDYR: العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
 REINT: سعر الفائدة الحقيقي
 INFL: معدل التضخم
 DEBT: رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي
 REXR: سعر الصرف الحقيقي
 TH: الاعفاء الضريبي

ويلاحظ أن تأثير كل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والانفتاح التجاري، والعجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقي، والاعفاء الضريبي قد جاء إيجابياً، في حين جاء تأثير رصيد الدين الخارجي سلبياً، وبالنسبة لاحصاء ديرين واتسون — والذي يستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية — فحيث إن قيمته تقترب من ٢، وبالتالي لا توجد تلك المشكلة، كذلك حيث إن قيمته أكبر من معامل التحديد، وبالتالي فإن الانحدار المقدر السابق ليس زائفاً.

خاتمة

سعى هذا البحث إلى التعرف على حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا ثم قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا ، لذا تم في البداية التطرق إلى عرض مختلف الحوافز والضمانات التي يوفرها قانون الاستثمار النيجيري، ثم تم عرض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا ثم تم تطبيق أحد تلك النماذج القياسية وعرض نتائجها؛ وقد تم اختيار نيجيريا لأنها تعتبر من أكبر الدول الأفريقية ليس فقط من حيث عدد السكان بل لمواردها الطبيعية فهي تتمتع بموارد طبيعية متنوعة حيث أن أكثر من نصف أراضي نيجيريا صالحة للزراعة والرعى، بالإضافة إلى كونها من أهم الدول الأفريقية المنتجة والمصدرة للبتروول حيث يمثل النفط أكثر من ٩٠٪ من القيمة الكلية لصادرات نيجيريا، وكذلك لموقعها الإقليمي وأهميتها المحورية كدولة أفريقية تنشد الانتقال إلى صفوف الدول المتقدمة، ومن هنا تظهر خصوصية نيجيريا كأحدى الدول الأربع الكبار في أفريقيا ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة القابلة للنمو وهو ما عرف إختصاراً SANE وهم جنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا ومصر. وقد استطاع البحث التوصل إلى النتائج التالية:

قد قامت الحكومة النيجيرية باتخاذ عدة خطوات من أجل جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لنيجيريا ومن بينها إجراء تعديلات دستورية لتوفير نظم سياسى سليم ومستقر، وخصخصة المؤسسات العامة، وتقليل سيطرة الحكومة على قطاع البترول، وتوفير نظام ضريبي أكثر مرونة، وانشاء هيئة تشجيع الاستثمار النيجيرى لتشجيع وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نيجيريا وتعزز المناخ الاستثمارى للمستثمرين النيجيريين وغير النيجيريين على حد سواء.

تضم الحوافز المالية النيجيرية كل من الحوافز الضريبية وغير الضريبية، في حين توفر الحوافز الضريبية دعم غير مباشر للمستثمرين في شكل اعباءات ضريبية، حصول على قروض مدعومة، انخفاض رسوم جمركية وغيرها، توفر

الحوافز غير الضريبية دعم مباشر للمستثمرين في شكل بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية والمرافق.

هناك عدد من التحديات تواجه إمكانية جعل حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر جاذبية أمام المستثمرين في نيجيريا ومن هذه المعوقات تحدى البنية الأساسية، تحدى التشريعات والفساد، ضعف هيكل الاقتصاد الكلى.

قد طبق البحث نموذجاً قياسياً لقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) ، وأوضحت النتائج أن النموذج جاء معنوياً، وقد استطاعت المتغيرات المستقلة — والمتمثلة في الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، والانفتاح التجارى، والعجز المالى، وسعر الفائدة الحقيقى، ومعدل التضخم، ورصيد الدين الخارجى، وسعر الصرف الحقيقى — تفسير ٩٩٪ من التغيرات التى تطرأ على الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقى النيجيرى، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪، ويلاحظ أن تأثير كل من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، والانفتاح التجارى، والعجز المالى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، وسعر الفائدة الحقيقى، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقى، والاعفاء الضريبى قد جاء إيجابياً، فى حين جاء تأثير رصيد الدين الخارجى سلبياً، وبالنسبة لاحصاء ديرين واتسون — والذى يستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتى بين الأخطاء العشوائية — فحيث إن قيمته تقترب من ٢، فبالتالى لا توجد تلك المشكلة، كذلك حيث إن قيمته أكبر من معامل التحديد وبالتالي فان الانحدار المقدر السابق ليس زائفاً.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

كتب

- د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠١٠)

بحوث علمية

- د. عابد بن عابد العبدلي، «محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ» مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي (القاهرة: جامعة الأزهر، العدد ٣٢، ٢٠٠٧)

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Articles

- Maghori, Eugene, "Determinants of Foreign Direct Investment in Nigeria Evidence from Co- Integration and Error Correction Modeling" International Journal of Business and Social Science (New York: Center for Promoting Ideas, Vol. 5, No. 6, May 2014)
- Ndem, Samuel Etim, Okoronkwo Onyebuchi, "The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impacts on Nigerian Economy (1975 – 2010)" Journal of Integrative Humanism (Cape Coast: University Of Cape Coast, Vol. 3, No. 2, March 2014)
- Offiong, A. I., Ignatius Ahmed Atsu, "Determinants of Foreign Direct Investment In Nigeria (1980 - 2011)" International Review of Management and Business Research (Peshawar: Academy of International Research in Management & Business Realities (IRMBR), Vol. 3, Issue 3, September 2014)
- Okafor, Harrison Oluchukwu, "Do Domestic Macroeconomic Variables Matter for Foreign Direct Investment Inflow in Nigeria?" Research Journal of Finance and Accounting (Rome: The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), Vol 3, No 9, 2012)

- Wafure,Obida Gobna, “ Determinants of Foreign Direct Investment in Nigeria: An Empirical Analysis» Global Journal of Human Social Science (New Jersey: International Research Journals, Vol. 10, Issue 1, April 2010)
- Zakari, Abubakar, et al,” The Role of Nigerian Investment Promotion Commission (NIPC) in Attracting Foreign Direct Investment in Nigeria” European Scientific Journal (Ponta Delgada: European Scientific Institute, Vol. 8, No. 7, April 2012)
- Reports and Statistical Sources
- Food and Agriculture Organization (FAO), Foreign Agricultural Investment Country Profile: Nigeria (Rome: FAO, 2012)
- Working Papers
- Central Bank of Nigeria, “Fiscal Incentives in Nigeria: Lessons of Experience” Occasional Paper No. 47 (Abuja: Central Bank of Nigeria, September 2013)
- Electronic Sources
- <http://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=31ca2f39-5d73-4d67-80aa-697d89a7a81f>
- <http://www.nigeria-law.org/Nigerian%20Investment%20Promotion%20Commission%20Act.htm>

الهوامش

1. Food and Agriculture Organization (FAO), Foreign Agricultural Investment Country Profile: Nigeria (Rome: FAO, 2012), p 9
2. Samuel Etim Ndem, Okoronkwo Onyebuchi, «The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impacts on Nigerian Economy (1975 – 2010)» Journal of Integrative Humanism (Cape Coast: University Of Cape Coast, Vol. 3, No. 2, March 2014), p2
3. <http://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=31ca2f39-5d73-4d67-80aa-697d89a7a81f>
4. <http://www.nigeria-law.org/Nigerian%20Investment%20Promotion%20Commission%20Act.htm>
5. Idem
6. Abubakar Zakari, et al,» The Role of Nigerian Investment Promotion Commission (NIPC) in Attracting Foreign Direct Investment in Nigeria» European Scientific Journal (Ponta Delgada: European Scientific Institute, Vol. 8, No. 7, April 2012), p1
7. Ibid., p2
8. د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فى عصر العولمة (المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠١٠)، ص ص ٩٩-١٠٠
9. Central Bank of Nigeria, «Fiscal Incentives in Nigeria: Lessons of Experience» Occasional Paper No. 47 (Abuja: Central Bank of Nigeria, September 2013) , p 11
10. Ibid., p 12
11. Ibid., p 24
12. Idem
13. Ibid., p p 29-30
14. Ibid., p p 36-38
15. Central Bank of Nigeria, op.cit., p p 38-39
16. Ibid., p p 39-41
17. Ibid., p 42
18. Ibid., p p 80-82

19. Obida Gobna Wafure, « Determinants of Foreign Direct Investment in Nigeria: An Empirical Analysis» Global Journal of Human Social Science (New Jersey: International Research Journals, Vol. 10, Issue 1, April 2010), p 1
20. Ibid., p 3
21. Eugene Maghori, «Determinants of Foreign Direct Investment in Nigeria Evidence from Co- Integration and Error Correction Modeling» International Journal of Business and Social Science (New York: Center for Promoting Ideas, Vol. 5, No. 6, May 2014), p 1
22. Ibid., p 5
23. A. I. Offiong, Ignatius Ahmed Atsu, «Determinants of Foreign Direct Investment In Nigeria (1980 - 2011)» International Review of Management and Business Research (Peshawar: Academy of International Research in Management & Business Realities (IRMBR), Vol. 3, Issue 3, September 2014), p 1
24. Ibid., p 8
25. Samuel Etim Ndem, Okoronkwo Onyebuchi, op.cit., p1
26. Ibid., p6
27. Harrison Oluchukwu Okafor, «Do Domestic Macroeconomic Variables Matter for Foreign Direct Investment Inflow in Nigeria?» Research Journal of Finance and Accounting (Rome: The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), Vol 3, No 9, 2012), p p 1-6
28. Ibid., p 5
٢٩. د. عابد بن عابد العبدلي، «محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ» مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي (القاهرة: جامعة الأزهر، العدد ٣٢، ٢٠٠٧)، ص ١٩
٣٠. المرجع السابق، ص ص ٢٤ - ٢٥